

تشكيل الحكومة الجديدة :

ديموقراطية المخزن

اليقظة في الاوساط الشعبية الواسعة وجر المناضلين الى معارك جانبية ثانوية لالهائهم . هكذا وفي الوقت الذي يحتفظ فيه النظام لنفسه بكل السلطات الفعلية وهو المتحكم في تقرير السيادة الوطنية والشعبية .. تم تشكيل الحكومة الجديدة كتتويج للمرحلة التي قطعها وكتدشين لما هو مقبل عليه حيث ستشكل هذه الحكومة قمص عثمان وستحمل مسؤولية تكريس المساومة حول مسألة السيادة الوطنية وتبعات الازمة الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة . ذلك ان هذه الحكومة لا تملك الا حق التنفيذ وتبقى السلطة الفعلية في يد الحكم ومستشاريه في الديوان الملكي الذين يشكلون الحكومة الحقيقية ويمسكون بزمام التوجيه .

هذا هو المفهوم المخزني للديمقراطية وهذا هو مغزى «تحدي الديكتاتوريات وانظمة الحزب الواحد» الذي عبر عنه الملك في الجلسة البرلمانية الاولى في «خطابه التوجيهي» . ويستمر النظام بذلك في لعبته المفضلة والتي تكمن في استعمال البعض لفترة ازاء مشاكل معينة واهماله في وقت لاحق ليستعمل طرفا آخر وليضرب البعض ببعض .. كل ذلك في اطار لعبة يحددها مسبقا ويمسك بخيوطها . وخلاصة القول ان الخط السياسي الاصلاحى في داخل الحركة الوطنية سجن نفسه من حيث يدري ولا يدري في مخطط الحكم وديموقراطيته المخزنية سواء على شكل التوريث داخل الحكومة الجديدة او على شكل دور «المعارضة البناءة» ..

او الوعي بالمخطط وبأبعاده الحقيقية على كافة المستويات الوطنية والعربية والدولية .. خطوة في طريق التصدي له . هذا التصدي الذي يفترض اولا وقبل كل شيء توضيح الرؤيا للجماهير الشعبية الكادحة وتوعيتها . فهي صاحبة الكلمة الاولى والاخيرة .

ان ما يجري حاليا في المغرب يجتاز حدود هذا الاخير فهو يأتي في اطار مخطط شامل تستهدف الامبريالية من ورائه تثبيت اوضاعها وترسيخها وذلك بتجاوز انظمة الحكم الفردية والتفتح على قوى اجتماعية تضمن الاستقرار لمصالحها وتعطيها نفسا جديدا تحت غطاء الوطنية وحتى الاشتراكية . ان هذا التوجه الامبريالي الجديد ينطلق من الوعي باستحالة استمرار الانظمة ذات الطابع الفردي المستبد خاصة في الاقطار التي يختد فيها الصراع الاجتماعى كالمغرب ومصر . لذلك تعتمد الامبريالية الى السعي وراء دعم هذه الانظمة بقوى اجتماعية مفتوحة على مصالحها او لتحضير هذه القوى نفسها لتلعب دور البديل للانظمة القائمة . كل ذلك بهدف افراغ الساحة من كل معارضة جذرية يمكن ان تهدد استمرار واستقرار مصالحها في العمق . في هذا الاتجاه كان التفتح على الصادق المهدي في السودان وحزب الوفد في مصر والترتيبات الجديدة في تونس ...

اما بالنسبة للنظام المغربي . فقد كان واضحا منذ بداية «عهد المغرب الجديد» انه - اي النظام - يجري وراء ترتيب جديد للاوضاع القائمة بشكل لا يستهدف فقط فرض مشروعياته كالنظام بل اكثر من ذلك فرض مشروعية الوضع بترتيبه الجديد والذي يعتمد اساسا على نزع الصفة الاستبدادية الفردية عن الحكم بخلق واجهة ليبرالية شكلية من برلمان ومجالس بلدية وقروية .. وتكوين حكومة ائتلافية ذات طابع وطني وتقليص دور المعارضة في مجال هامشي محدد .

في هذا الاطار الشامل دأب النظام على جر بعض قيادات الحركة الوطنية لكسب تزيكيتها حارصا في ذات الوقت على زرع بذور الخلاف والتشتت في صفوف هذه الحركة لقطع الطريق ولتكسير كل امكانية للتحالف وسطها ولخلق البلبلة واضعاف



في ذكرى المهدي بنبركة

تحل بنا الذكرى الثانية عشرة لاختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة بباريس وفي واضحة النهار على يد البوليس المغربي وتواطؤ مخابرات اجنبية اخرى . ان اغتيال الشهيد من طرف النظام الرجعي المغربي كان بهدف تصفية فكر وممارسة جسدها الشهيد في نضاله اليومي سواء ابان مواجهة الاستعمار حيث تعرض للاعتقال والنفي او بعد الاستقلال الشكلي حيث تصدى الشهيد لمهمة تصحيح مسار الخط الثوري في المغرب امام محاولات التحريف التي انتهجتها القيادة التقليدية للحركة الوطنية . وفي هذا الاطار كان تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في يناير 1959 ردا جماهيريا تاريخيا على الحل الاستعماري الجديد الذي شكلته اتفاقية ايكس ليبان . ولقد حرص المهدي على توجيه الاداة النضالية الجديدة توجيها صحيحا صندا على الاتجاهات الانتظارية والاصلاحية داخل الحزب نفسه والتي كان المؤتمر الثاني مناسبة لبروزها عندما وضع تقرير الشهيد «الاختيار الثوري في المغرب» على الرف حفاظا على وحدة الحزب .

البقية في ص 7

بمناسبة حلول الذكرى الثانية عشرة لاختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة سننظم جريدة الاختيار الثوري ندوات في عدة مدن حول موضوع «تكامل المخطط الامبريالي في مشرق الوطن العربي ومغربه» . وستوافي الجريدة قرائها بتقرير مفصل عن هذه الندوات في عددها المقبل .

في هذا العدد : مذكرة مصطفى الوالي حول الصحراء

لقاء

آخر

تحركاته ونشاطاته الاخيرة ازاء القضية العربية يتجلى ان هناك تكاملا وتوزيعة لادوار ما بين مختلف اطراف التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي، فالنظام لا يكتفي بالتصريحات وانما يمارس مواقفه الخيانية هاته ولا يتوانى عن توجيه الطعنة تلو الاخرى الى الشعب الفلسطيني ومقاومته المسلحة في واضحة النهار وفي الوقت الذي لا تنفك فيه اجهزته الاعلامية من ترديد الشعارات والمواقف الكلامية عن العروبة وفلسطين.

ان هذه المسألة لتؤكد ان وطنية الرجعية العربية وعروبيتها تبدأ وتنتهي حيث تبدأ مصالحها الطبقيّة الضيقة، فهي تدرك ان مصلحتها مرتبطة مع مصالح الامبريالية والصهيونية وان استمرارها كأفظمة متراشية مربوط باستمرار كلب الحراسة الامبريالي الذي تجسده دولة الصهاينة، وهي لكل هذا وذلك لا تخجل عن اتخاذ مواقف وممارسات علنية لم تكن لتجرا على اتخاذها بشكل مفضوح الى عهد قريب. ان الارتباط بين الرجعية العربية من جهة والامبريالية والصهيونية من جهة ثانية ارتباط مصيري وليس لقاء عابرا.

ان السكوت على هذه المواقف المخزية تشجيع لها ومساهمة في وضعية الالتباس والغموض التي تعمل الرجعية جاهدة على فرضها في اذهان الجماهير الشعبية العربية، ان التنديد بها وفضحها مهمة تطرح نفسها بحدّة على كل القوى الوطنية والتقدمية بل اكثر من ذلك فان هذه الاعمال لتشكل موعظا بالغ الدلالة لما تحضره وتدبره الاوساط الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، الشيء الذي تصبغ معه خلق جبهة تقدمية عريضة لمواجهة مخططات التسوية مهمة ملحة على عاتق كل القوى الحية العربية.

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ..

من 3 اكتوبر 1977 الى السابع منه، قام وفد عن الامانة الدائمة للاتحاد العالمي للطلاب بزيارة للمغرب في مهمة تضامنية مع الشعب المغربي عامة والحركة الطلابية المغربية على الخصوص. ان هذه المبادرة تأتي في اطار الدعم والمساندة التي تحظى بها الحركة الطلابية المغربية من طرف كل القوى الديموقراطية والتقدمية في العالم ومن الاتحاد العالمي للطلاب بشكل خاص. فهذا الاتحاد طرح وباستمرار شجبه التام للقرار الجائر الذي منعت بمقتضاه المنظمة الطلابية العتيدة ا.و.ط.م في يناير 1973، وطالب بارجاع مشروعيتها باستمرار.

ان مهمة فرض مشروعية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تطرح نفسها بالحاح على القوى الوطنية والتقدمية المغربية عامة وعلى الحركة الطلابية المغربية خصوصا. وانه لمن الضروري في هذا الاتجاه تنظيم كل حملات المساندة والدعم للمطلب الطلابي المشروع المتجسد في عودة مشروعية منظماتهم النقابية التي شكلت ومنذ تأسيسها ولا زالت أداة نضالية هامة. فتحية للاتحاد العالمي للطلاب على مبادرتهم الايجابية.

راجت الاخبار في المدة الاخيرة حول استقبال الملك الحسن الثاني بوزير خارجية العدو الصهيوني موشي دايان في مدينة طنجة وذلك حسب مجلة «التايم» الامريكية. اما جريدة «لوماتان» الباريسية فتؤكد في عددها الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 1977 ان لقاء تم بين موشي دايان وشخصية مغربية كبيرة من المرجح ان تكون بنسودة مدير الديوان الملكي. والخبر في حد ذاته وكيفما كانت الشخصية التي التقت بدايان، لا يبعث على الاستغراب، فليست هذه بالمرّة الاولى التي يد فيها الحكم الرجعي يده للصهاينة على حد تعبير هوءاء فمنذ وقت ليس ببعيد استقبل النظام المغربي شخصيات اسرائيلية صهيونية بالرباط وعلى رأسها شارل بنشيمون واندرية شوراكي، في الوقت الذي حضر فيه سفيره بباريس ولاول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية الحفل التذكري لمرور 40 سنة على تأسيس الموءتمر اليهودي العالمي. كما استدعى هذا الاخير، اي السفير، شخصيات صهيونية لحضور احتفالات عيد العرش التي نظمت بالسفارة المغربية بباريس. ومنذ وقت قريب ايضا ادلى الملك بعبارة تصريحت تدعو الى «الاعتراف بالامر الواقع الاسرائيلي» وتوحيد «العبرية الخلاقة لاسرائيل مع طاقات العرب وثرواتهم».

الا ان هذا الحدث الاخير يأخذ ابعادا اخرى، فبالاضافة الى كونه يتعلق بلقاء مع شخصية صهيونية ذات مكانة وموقع هام في السلطة الصهيونية كموشى دايان فانه يتم في وقت تتأزم فيه الاوضاع في المشرق العربي بشكل خطير يندز بالانفجار، حيث تشهد الساحة العربية حاليا تحركات وترتيبات تهدف الى اقرار الواقع الحالي وتقنينه، وتسوية الوضع بشكل نهائي لصالح اسرائيل والرجعية العربية والامبريالية. فاتصالات النظام المغربي بالمسؤولين الصهاينة وعملية مد اليد التي يقوم بها ليست معزولة عما يجري في المشرق العربي فهي تدخل في اطار ترتيبات التسوية الجارية على قدم وساق حاليا فمن الاكيد ان النظام المغربي اصبح يلعب دورا بارزا في حبل الموءتمرات التصوفية الاستسلامية. فمن خلال

● سعر الدرهم «بالوجهيات» :

لاحظ البعض مظهرا غريبا امام شبابيك تحويل العملة على الحدود المغربية. ففي حالة ما اذا كان الزبون اجنبيا «سائحا» ينخفض سعر الدرهم او على الاصح تمر العملية على اساس السعر الرسمي، لكن اذا كان الزبون مغربيا كادحا تظهر عليه سمات التعب والاستغلال يرتفع سعر الدرهم، وبالتالي تنخفض قيمة العملة التي يريد تحويلها. بالاضافة الى ذلك يضطر العامل الى التخلي عن 30 او 40 درهما لموظف البنك لان هذا الاخير «ما عندوش الصرف».

كالعادة تعرض العمال خلال العطلة الصيفية الى شتى انواع الابتزاز من طرف رجال الامن والجمارك وقد بلغت في بعض نقاط المرور، تسعيرة الرشوة 200 درهم للسيارة و 100 درهم للشخص هذا بالاضافة الى مختلف انواع الاهانات والمعاملة السيئة.

تلجأ وزارة التعليم كعادتها كل سنة الى التضخيم في عدد المسجلين لكي توهم بانها حققت تقدما بالمقارنة للسنوات الماضية في حين ان كل الدلائل تشير الى العكس تماما فمنذ السنوات الاولى من الاستقلال والتي شهدت نموا ملحوظا في عدد المتدربين والوضعية التعليمية بشكل عام لا تزداد الا تدهورا، ويزداد معها عجز الهياكل الحالية عن ايجاد حلول جذرية لها.

فبالاضافة الى شكل البرامج والمناهج الدراسية الذي يطرح مستوى التعليم والاهداف المتوخاة منه وعدم وضعه في اطار تخطيط وبرنامج شاملة تجعله يخدم احتياجات التنمية الوطنية الحقيقية بالاضافة الى هذه الاشكالات الجوهرية، نجد ان الدولة عاجزة - حتى في ظل هذا التعليم النخبوي الذي يخدم واقع الاستغلال والتبعية - عن توفير ما يكفي من المقاعد لافواج الاطفال الذين يبلغون السن القانوني للدراسة فهذه السنة ادعت الوزارة ان عدد الاطفال وصل الى ثلاثة ملايين، وهذا الرقم حسب الوزارة - دائما يضم 500 الف طفل بالكتاتيب القرآنية و 500 الف طفل اخرى بالقطاع الحر - تعليم مزدوج ومعرب ومدارس البعثة الثقافية الفرنسية والمدارس اليهودية.

هذه الادعاءات تتطلب التوضيحات التالية :

1- ان القطاع الحر والكتاتيب لا يجب ضمهم الى التعليم الرسمي وعملية الضم هاته لا تعد وان تكون الا من باب التضخيم في عدد التلاميذ المتدربين، ومعلوم ان الكتاتيب ليست سوى حلا أعرج، ذلك انها لا تتوفر لا على التجهيز الاداري ولا على الاعداد التربوي اللازم لتبهيء الاطفال للالتحاق بالتعليم الابتدائي. فهي لا تشكل حتى روضة أطفال بمعنى الكلمة.

2- انه لا يعقل ان يكون عدد تلاميذ القطاع الحر والكتاتيب قد قفز من حوالي 115000 تلميذ الى 500 الف في ظرف سنة واحدة.

وتبقى الحقيقة الاساسية وهي ان المعدل العام للمتدربين لا يتعدى 50٪ من مجموع الاطفال الذين هم في السن القانوني للالتحاق بالتعليم الابتدائي. وبغض النظر عن حظوظهم وامكانياتهم في الوصول الى الدراسة الجامعية باعتبار مسلسل الطرد والتصفية الذي يواجههم في هذه المرحلة التعليمية. وهكذا يجد 300 الف طفلا انفسهم محرومون من الدراسة وسيكونون في الموسم الدراسي المقبل قد تجاوزوا السن القانوني للالتحاق بالمدرسة.

وهذه هي النتيجة الحتمية للسياسة النخبوية التي ما انفك ينفجها النظام في مجال التعليم. سياسة الاهمال والتقصير، فضعف التجهيز وقلة الاقسام الدراسية وانخفاض المستوى الدراسي سنة بعد اخرى ... الخ كل هذه المظاهر تعبر عن نفسها وتفضح التوجيه اللاشعبي للنظام واستمراره في تكريس سياسته الاستغلالية الاستبدادية.

ان التعليم جزء من كل، والمشاكل التي يطرحها هذا القطاع لا يمكن ان تحل بطرق عرجاء، او بتضخيم في الارقام والاحصائيات خاصة اذا كانت الجماهير الشعبية واعية بحقيقة هذه المشاكل وتنعكس عليها مباشرة تأثيرات هذه السياسة.

امريكا بين العرب واسرائيل

الخادع. هو تخدير الانظمة العربية والعالم وبالتالي تسهيل مهمة اسرائيل في تهويد الاراضي الفلسطينية.

والبيان الامريكى السوفياتى الاخير، جاء ايضا في اطار هذا الدور «المزدوج الخادع» للادارة الامريكية. فالمعلومات الصحفية التي نشرت في امريكا عن دوافع كارتر في اصدار البيان المشترك. تدل على ان كارتر اراد بهذه الخطوة «تخدير الواقع العربى» لا التقدم الفعلى نحو جنيف، وتعزيز مكاسب امريكا العربية، لا حرمان اسرائيل من مكاسبها الاقليمية.

لقد اراد كارتر من وراء البيان المشترك، تسجيل الاهداف التالية:

اولا: توقيت البيان مع الذكرى الرابعة لحرب اكتوبر، اريد له ان ينعش احلام وآمال واعتبار السادات الذي طرح فكرة مؤتمر جنيف، ووقف قتال حرب اكتوبر على اساس قرب انعقاده لتحقيق انسحاب اسرائيل السلمى من الاراضي العربية المحتلة.

ثانيا: توقيت البيان مع الدورة الجديدة للامم المتحدة، اريد له حماية اسرائيل من قرارات جديدة تتخذها الجمعية العامة ضدها، بمناسبة عرض قضية انشاء المستعمرات الاسرائيلية الجديدة في الضفة الغربية وغزة، او مشروع ادخال تعديل على القرار 242 لصالح الهوية السياسية للقضية الفلسطينية، او اثاره موضوع دخول القوات الاسرائيلية الى جنوب لبنان، واحتلالها ارضا جديدة على ترابه.

ثالثا: اشراك السوفيات في توقيع البيان، كان لطمأنة السادات وامثاله، ان هناك ضمانا دوليا لاستمرارهم وان حماية الانظمة العربية المعتدلة والمالية جديدا لأمريكا، هي الهدف الاساسى لسياسة كارتر، وهذا الهدف يبدو انه كان اساسيا وحاسما بالنسبة لكارتر. فلقد ذكر دبلوماسيون امريكيون، ان اضطرار كارتر للموافقة على تعبير «الحقوق الشرعية للفلسطينيين» كان ثمن قبول السوفيات لاصدار البيان المشترك.

ان هذه «الصهيونية الجديدة» التي بدأها كسنجر ويتابعها كارتر اليوم اكثر خطورة واكثر خبثا من الشكل القديم للصهيونية الامريكية لانها تحاول ومن موقع التناقض المزعوم مع الصهيونية، استدراج العرب لانتزاع اعترافهم باسرائيل وقبولهم تصفية فلسطين 1948 من جهة، دون ان تتقدم خطوة واحدة، نحو ارغام اسرائيل على تحقيق الانسحاب من الاراضي المحتلة او قيام كيان فلسطينى على الضفة الغربية او غزة.

ان القضية الفلسطينية التي هي اساس القضية العربية لن تجد الحل الصحيح والجزري على يد «الصهيونية الجديدة» او الحلول الاستسلامية التابعة لها، بل عن طريق تجميع القوى التقدمية العربية من اجل تعبئة الجماهير العربية وتعبئتها للقيام بدورها الحقيقى.

اسرائيل، ان الامبريالية الامريكية بمصالحها البترولية والاستراتيجية الدولية هي التي اوجدت اسرائيل وهي التي تدعم بقاءها قوية، ومن هذه النقطة بالذات لا يجب النظر الى كارتر وكأنه خارج دائرة الامبريالية الامريكية، او خارج الدائرة الصهيونية. بل هو ككسنجر داخل حلقة من حلقات هذه الدائرة، ترى ضرورة حماية اسرائيل من نفسها على حد التعبير الجديد «لصهيونية الجديدة» التي تحاول تحت هذا شعار الجمع بين خداع العرب بالتأييد الكلامى، وبين الاستمرار في اغراق التأييد الفعلى لاسرائيل.

كيف تستطيع ان نقول ان كارتر خارج «اللوبي الصهيونى الجديد»، ونحن نرى ان في عهد كارتر، وعلى انغام حديثه المهزوز والمتناقض، تارة عن «مصالح الفلسطينيين» وطورا عن «حقوق الفلسطينيين» واحيانا عن ضرورة «وطن للفلسطينيين» واحيانا اخرى عن «هوية فلسطينية» وفي نفس الوقت تتم على ارض الفلسطينيين اوسع عملية صهيونية لتهويد الضفة الغربية وغزة، عن طريق زرع المستوطنات اليهودية الجديدة، وادخال الضفة الغربية في الكيان القانونى للاحتلال، فيما سمي «عبر قانون المساعدات الاجتماعية» الى المناطق المحتلة بعد 1967. ولم تتخذ امريكا كارتر حيال تصرفات اسرائيل هذه، اي اجراء جدي لايقافه، اللهم سوى التلويح للعرب عن «قرب فرض حل» او التلويح لهم بمظاهر التناقض مع حكام «اسرائيل» والنتيجة الموضوعية لهذا الموقف المزدوج

في ذكرى عبد الناصر

مع مرور شهر سبتمبر المنصرم، تكتمل سبع سنوات على وفاة جمال عبد الناصر، هذا الزعيم الوطنى الكبير الذي شكلت ثورته منعطفا حاسما وهاما في التاريخ النضالى العربى الحديث. لقد خلف الزعيم الراحل تراثا نضاليا هاما خاصة في مجال مواجهة المعسكر الاستعماري الامبريالى الرجعى وتحدياته سواء فيما يتعلق بمحاربة الاستعمار الجديد وضرب الاقطاع داخل مصر او في وضعه لكل ثقل مصر في المعركة العربية وبانتهاج سياسة مناهضة للامبريالية على المستوى العالمى. ان هذا الخط الواضح في مسيرة عبد الناصر جعل الدوائر الامبريالية والرجعية تعمل جاهدة للقضاء على منجزات الثورة واجبارها على التقوقع. الا ان اكبر مؤامرة واجهت فكر ونضال عبد الناصر تبقى تلك التي جرت وتجرى حاليا على يد نظام السادات. غير ان محاولات هذا الاخير واسياده مهما كان الشكل الذي تأخذ، لن يكون مألها سوى الفشل ولن تنال من التراث الحى الذي تركه القائد الراحل ذلك انه تراث نتج عن تضحيات الجماهير الشعبية المصرية ونضالاتها ولن تبقى مكتوفة الايدي امام تلك المؤامرات وهذا هو الدرس الذي أعطته هذه الجماهير للنظام المصري الحالى في انتفاضتها الرائعة في السنة الماضية.

الدكتور «جيكىل» مستر «هايد» تلك هي باختصار صورة كارتر الشرق اوسطية. او تلك هي لعبته المفضلة مع ازمة الشرق، ففي بيان مشترك مع الاتحاد السوفياتى، اعلن كارتر تأييده لدعوة مؤتمرا جنيف للانعقاد قبل نهاية هذا العام، وعلى اساس تأييد الحقوق الشرعية للفلسطينيين والانسحاب من اراضي عربية محتلة... ثم في بيان مشترك ثان مع «دايان» وزير خارجية الكيان الصهيونى، وبعد ايام فقط تنكر كارتر لنقاط بيانه الاول وقدم اعتذارا «للوبي» اليهودى الامريكى واعدا بانه «يفضل الانتحار السياسى على الاساءة الى اسرائيل»!

وهذا الذي حدث مؤخرا لم يكن الاول من نوعه. ولن يكون حتما الحدث الاخير. فمنذ انتخاب كارتر رئيسا للجمهورية والسياسة الامريكية فيما يتعلق بالشرق الاوسط، تراوح مكانها، بين هذين الموقفين المتناقضين:

- موقف يوحى بان هناك بداية تغيير بسيط باتجاه الضغط على اسرائيل للانسحاب من بعض الاراضي العربية المحتلة.

- ثم موقف ثان يعقب الاول سريعا، لينفيه، او ليخفف من ابعاده وتفسيراته، تمهيدا لاعادة تأكيد ضمان امريكا التزامها التاريخى بدعم «اسرائيل» عبر سيل جديد من الاسلحة المتنوعة والمتطورة تتدفق على «اسرائيل» مع كل انواع المساعدات الاقتصادية والمالية.

لماذا يحدث هذا؟ والى ماذا يرمى؟

التفسير السهل الشائع، هو ان هناك صراعا متزايدا داخل الولايات المتحدة الامريكية، بين البيت الابيض الذي يرى ان مصالح امريكا القومية «الاستراتيجية والبترولية» تتطلب حلا سلميا سريعا لارضاء عرب الانظمة العربية المعتدلة، وبين «اللوبي» اليهودى الامريكى القوي التأثير داخل مجلس الشيوخ وعلى الصعيد الاعلامى وفي الجامعات والمهن الحرة، والذي يستخدم كامل قوته من اجل منع الادارة الامريكية من اتخاذ اية خطوة لا ترضى عنها تل ابيب. وهذا التفسير ليس جديدا وان كان الفصل الجديد فيه، هو مراهنة بعض «عابرة» الدبلوماسية العربية، على قرب الصراع او المجابهة بين «اللوبي» اليهودى وبين كارتر، وبدء تبشيرهم بان معركة فلسطين والشرق الاوسط، انتقلت من ارضها الى ارض امريكا، وان على اموال النفط العربى ان تخوض هذه المعركة، على ارض امريكا، الى جانب كارتر ضد «اللوبي» اليهودى.

ان احدا بالطبع لا يستطيع ان ينفي وجود «اللوبي» اليهودى وتأثيره على الحياة السياسية الامريكية، خصوصا فيما يتعلق بالقضايا العربية وازمة الشرق الاوسط. ولكن احدا، بالمقابل، لا يسع ان يزعم ان «اللوبي» اليهودى الامريكى وحده فقط هو سبب العداء الامريكى لحركة التحرر العربى، وانه هو وحده الذي يدعم بقاء وتوسيع

الواقعية السياسية الراهنة :

الحركة الوطنية. وفي الوقت الذي يدعمه مركزه على المستوى الخارجي .

2 - على المستوى العربي :

لقد كانت حرب أكتوبر 1973 مناسبة للنظام لابرز نفسه على الساحة العربية. فعملية ارسال وحدات من الجيش المغربي الى سوريا لم تكن بهدف تدعيم القضية العربية بقدر ما كان يتوخى منها اقحام نفسه في الرقعة السياسية العربية وفي نفس الوقت امتصاص النقمة والتذمر داخل الجيش - هذا التذمر الذي عبر عن نفسه في المحاولتين الانقلابيتين - وتصفية بؤادر كل معارضة داخل هذه المؤسسة مع تدعيم جهاز البوليس والاعتماد عليه اكثر . ولنفس الغرض كان احتضان النظام لمؤتمر القمة العربي بعدها . وبالفعل تمكن النظام من خلال كل ذلك تدعيم مركزه لدى الاوساط الرجعية العربية وجعله موهباً لتحمل دور الواجهة في الدعوة علانية الى الاعتراف «بواقع الامر الاسرائيلي» والتعامل معه على كل المستويات . وفي هذا الاطار بالضبط قام النظام في المدة الاخيرة بتحركات مشبوهة - انظر في هذا العدد مقال : لقاء آخر - ضاربا عرض الحائط بقناعات الجماهير الشعبية المغربية وتمسكها بالمشروط بخدمة القضية العربية ومؤكد عمالته وخيانتته لهذه القضية . ولقد اكتسب من كل ذلك دعماً قوياً من الرجعية العربية وبشكل خاص من العربية السعودية التي لا تنفك عن اغراقه بالمساعدات المالية والعسكرية .

3 - على المستوى الدولي :

تمكن الحكم من تقوية مكانته كعميل للامبريالية يستحق ثقته سواء بالشكل الذي واجه به المشاكل الداخلية والقضية العربية او بالدور الذي لعبه في أحداث الزاير .. ففي هاته الاحداث برهن النظام عن استعدادة للقيام بكل الادوار القذرة في خدمة المصالح الامبريالية ولو وصلت الى حد التدخل المباشر عسكرياً وقد وضع النظام كل البواعث الذي دفعته الى التدخل في الزاير وركز بشكل خاص على ضرورة حماية الانظمة المعتدلة ومناهضة الشيوعية وفي هذا الاطار كذلك كانت تلميحاته عن الجماهيرية الليبية : هاته التلميحات التي تزكي وتصادق على الاتهامات التي كان يرددها النظام المصري اتجاه ليبيا بالاضافة الى التنسيق المستمر بين النظامين قبل وخلال العدوان الرجعي على الشعب العربي الليبي وبعده .

وإذا كان من الواضح من خلال ما تقدم ان النظام قد قطع اشواطاً في مخططه الرامي الى ضمان استمرارية على مدى بعيد، فانه لا زال يواجه اشكالات تهدد مكتسباته تلك وتفرض عليه ضرورة

الاستعمار والاقطاع عبر تاريخها النضالي الطويل . وهكذا كان طبع الحل الاستعماري الجديد المتمثل في اتفاقية مدريد الثلاثية قبل ان يفلت زمام المبادرة من يد الامبريالية وحلفائها الرجعيين وفوت الحكم بذلك السيادة الوطنية على جزء من التراب فاتحا الباب على مصراعيه لتكريس الاستعمار الجديد وهيمته على خيرات المنطقة وثرواتها. مقداً هذا الحل كانتصار وتصفية نهائية للمشكل . ولاستغلال الجو الناجم عن «حملة التحرير» ولتثبيت مكتسباته وتعزيزها عمد النظام الى خوض ما سمي بالتجربة الديموقراطية ..

لقد كان واضحاً منذ بداية «المسلسل الديموقراطي» المزعوم، ان اللعبة الانتخابية الجديدة لن تكون احسن من سابقتها. فبغض النظر عن كونها تمر في ظل دستور مرفوض من طرف الجميع، فان الحكم ابرز من خلال خطاباته «وتوجيهاته» بما لا يدع مجالاً للشك، أبعاد اللعبة ومراميها . فمفهومه للديموقراطية وللعلاقة بين الحاكمين والمحكومين هو هو لم يتغير . ومع غياب الشروط الدنيا الاساسية التي تضمن الحريات العامة الديموقراطية ولو بشكل نسبي، تمكن الحكم من اجراء الانتخابات في الشروط والاطار المحددين مسبقاً . وكانت النتائج كما توخاها النظام القائم بتشكيل واجهة ديموقراطية شكلية مع تواجد نسبي لبعض القوى الوطنية .. في حين انه يحتفظ لنفسه بكل السلطات الفعلية الحقيقية . ولم يكن من الغريب ايضاً ان يلجأ النظام الى استعمال أساليبه المعهودة وابتكار الجديد منها في ظل «عهد الديموقراطية» موضحاً بذلك حقيقة مزاعمه فزيادة على التزوير والضغط والارهاب، نظم حملات اعتقالات واسعة ومحاكمات صورية ضد المناضلين الوطنيين بل اكثر من ذلك تمت تصفية عدد من المناضلين الشهداء من طرف أجهزته القمعية وعصابات الاجرامية . وتجدر الاشارة هنا الى انه منذ بداية «الانفتاح» والقمع مستمر بشكل منهجي على شكل اعدامات وتصفيات جسدية واعتقالات ومحاكمات .. بل طالب الحكم بسلم اجتماعي اي بتوقيف الاضرابات وتجميد المطالب الشعبية بدعوى التعبئة الوطنية !

ولنتوحيج مسلسل «التحرير والديموقراطية» هذا، تم تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة التي اعلن عنها مؤخراً .. وبذلك استطاع الحكم ان يخلق لنفسه في ظل ليبرالية ممسوخة .

- واجهة برلمانية تضم ممثلين عن أحزاب وطنية .

- حكومة ائتلافية تضم وزراء عن حزب الاستقلال .

- «تعدد أحزاب» و «مشروعية النقابات» و «حرية صحافة» ..

مدشنا بذلك جو الاستقرار السياسي الذي كان ينشده، بعد ان زرع بذور الخلاف والتشتت داخل

بعد المحاولتين الانقلابيتين والمد النضالي الجماهيري الكبير الذي شهده المغرب في بداية السبعينيات، تميزت الوضعية السياسية منذ أواسط سنة 1973 وإلى نهاية سنة 1974 بقمع جهنمي شرس، حيث شنت الاجهزة القمعية حملات اعتقالات واسعة النطاق شملت المئات من المناضلين وتم توقيف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحظرت المنظمة الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وتلى كل ذلك سلسلة من المحاكمات الصورية والاعدامات . ولقد كانت هذه الحملة الجديدة مناسبة لاختبار فعالية الجهاز البوليسي القمعي من طرف النظام . هذا الجهاز الذي ركز عليه الحكم وعمل على تقويته بعد ان فقد الثقة في الجيش الذي اخذ يفلت من يده . لقد وجد الحكم نفسه في عزلة داخلية وخارجية خانقة تهدده بالانهيار خاصة بعد تفجر التناقضات الداخلية للنظام وتصاعد نضالات الجماهير وكفاحاتها في مختلف القطاعات .

في ظل هذه الاوضاع كان لا بد للنظام من ايجاد مخرج للمأزق الذي يتخبط فيه وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :

- الخروج من وضعية العزلة الخائفة وفرض مشروعيته كنظام وتثبيت ركائزه .

- تثبيت مكانته لدى الدوائر الامبريالية والرجعية واسترجاع ثقته فيها .

- اعادة تركيب جهازه وترتيب اوضاعه بشكل يضمن استمرارية النظام على مدى بعيد بتسمية وتقوية البورجوازية الكمبرادورية وتدعيم مواقعها في السلطة مع تكريس واقع التبعية والهيمنة الامبريالية .

فكيف عمد الحكم الى تحقيق تلك الأهداف وما هي الوسائل التي استعملها في ذلك ؟

1 - على المستوى الداخلي :

ان تحقيق تلك الأهداف يمر أساساً بتحويل الصراع وتزييفه وذلك بتحقيق «الاجماع الوطني حول العرش» ومن ثم كان اصرار الحكم على جر بعض قيادات الحركة الوطنية الى اللعبة ليكسب تزكيته وينقل بالتالي الازمة من صفوفه كنظام الى صفوف الحركة الوطنية .

وهكذا، باسم الاجماع الوطني شن الحكم حملة «التحرير» مستغلاً الحس الوطني الصادق للجماهير وتشبثها واصرارها على تحرير اراضيها المغتصبة ؛ هذه العزيمة التي عبرت عنها الحركة الوطنية المغربية باستمرار قبل وبعد الاستقلال الشكلي .

ولم يكن غريباً ان يتعامل الحكم مع المسألة الوطنية بمنطق المساومة والتنازلات فما كان هدفة التحرير الفعلي للاراضي المغتصبة وانما كان يتوخى تعويم وتمييع المفهوم الشعبي للتحرير، ذلك المفهوم الذي هو نتاج نضالات الجماهير الشعبية ضد

ايجاد مخرج على المدى القريب لتجاوز هذه الاشكالات .

فقضية الصحراء لم تنته بعد وأخطار نشوب حرب في المغرب العربي لا تزال قائمة وأن حربا كهذه ستكون حتما لصالح الرجعية المحلية والامبريالية وستؤدي شعوب المنطقة ثمنها ومضاعفاتها . الا ان كل الدلائل تشير الى ان الرجعية والامبريالية تضغط في اتجاه التسوية لتلافي نشوب حرب غير مضمونة عواقبها ولا تاحة الفرصة للرجعية المحلية لتركيز دعائها ومكتسباتها . وتشهد المنطقة تحركات عديدة في هذا الاتجاه وخاصة من طرف العربية السعودية . غير ان اية تسوية لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعوب ووحدتها ضد العدو الواحد الامبريالية والرجعية وتناسي المطامح المشروعة للشعب المغربي في وحدته كشعب وككيان .. لن يكون مألها سوى الفشل الذريع ولن توءدي في أحسن الاحوال الا الى تجميد القضية وتعليقها موقتاً مما يترك الباب مفتوحاً للمناورات الامبريالية والرجعية . ان الوضعية الراهنة في المغرب العربي تهدد بالانفجار وتشكل ورقة مريحة في يد الامبريالية وعملائها اذا توفر لهم المجال وسنحت لهم الفرصة لاستغلالها واستثمارها بما يخدم مصالحهم المناقضة لمصالح شعوب المنطقة ومصالح الامة العربية جمعاء .

والاشكال الثاني الذي يواجه النظام يكمن في تفاقم الازمة الاقتصادية واحتدامها فاذا كان يبدو للنظام انه استطاع ترتيب الوضع السياسي بالشكل الذي يزيده فان تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لاوسع الجماهير الكادحة والتي تسير من سيء الى أسوأ يهدد مخططه بالفشل . فمع تأزم الوضع الاقتصادي تزداد الاوضاع المعاشية للجماهير في الانهيار . اما المجالات الحيوية الرئيسية كاللعليم والصحة والشغل والصناعة .. الخ. فهي في وضع سيء للغاية نتيجة سياسة النظام التي تعمل على استمرار واقع الاستغلال والتبعية ؛ وما مشكلة النسيج ومشكل العمال المغاربة الذين سيتردون من أوروبا الا مظاهر تدل اذا كان ذلك في حاجة الى دليل . على ان طريق التبعية طريق مسدود لن تجدي معه المحاولات والحلول الجزئية التي قام بها النظام لحد الان والتي يحتمل ان يتخذها في المستقبل القريب عن طريق الحكومة الائتلافية للتخفيف من حدة الصراع وذر الرماد على عيون أوسع الجماهير . الا انه وكالعادة ستتحمل هذه الحكومة كل السلبات في حين ان الحكم سيضع نفسه في موقع الموجه المحايد المتعالي على الصراع .

خلاصات

مهما كانت الحلول الترقيعية التي سيحاول النظام فرضها لحل هذا المشكل او ذاك وعلى الرغم

من مظهر الاستقرار السياسي الذي خلقه بالواجهة «الليبرالية» التي حققها .. فان العقبة الرئيسية والاساسية التي فرضت وتفرض نفسها في وجه مخطط النظام الشامل تتجسم في يقظة الجماهير الشعبية الكادحة ووعيها بالعمق الحقيقي للصراع الذي تخوضه ضد النظام القائم وعلى الرغم من كل الحملات الديماغوجية التضليلية التي شنها الحكم الرجعي ولا زال كيفما كان شكلها او موضوعها . فلا حملة «التحرير» ولا حملة «الديموقراطية» ولا حتى تشكيل حكومة ائتلافية . انطلقت عليها وكيف يمكن ان يتأتى ذلك وهي - اي الجماهير - تلمس بحدها ومعاناتها اليومية لواقعها المر ان طبيعة النظام لم تتغير وان سياسة النهب والاستغلال لا زالت مستمرة ان المشكل الديموقراطي لا يزال مطروحا فهو لن يحسم بلعبة انتخابية وبواجهة ديموقراطية مشكلية لا تسمح في أحسن الاحوال باكثر من معارضة هامشية في اطار مشروعية واستمرار المؤهسات والاوزاع القائمة .

ومن ناحية ثانية . فان سير الاحداث وتطورها أكد بشكل قاطع خطورة منطق الاجماع الوطني حيث سمح هذا المفهوم الزائف بتمرير مخططات النظام تحت غطاء الوطنية وسهل عليه حملاته التضليلية . فباسم هذا الاجماع نفذ النظام مخططاته سواء في مسألة الصحراء او في مسألة الديموقراطية وغيرها . بشكل تم فيه تعويم التناقض الرئيسي القائم وأسبغت على النظام صفة الوطنية والرغبة في بناء مغرب جديد . فلا غرابة اذن اذا فشل الخط السياسي الاصلاحى . ذلك انه تناسى حقيقة اساسية الا وهي ان كل خطة سياسية وكل تكتيك او موقف يجب ان يضع في الاعتبار البعد الاستراتيجى الواضح الذي يكمن في حل التناقض الرئيسي القائم لصالح اوسع الجماهير الشعبية الشيء الذي من شأنه ان يوءدي الى التمييز بين خوض الصراع من منطق مواجهة مخطط النظام بتبئىء الجماهير وتعبئتها في وضوح تام . وهذا هو الاهم . وبين خوض الصراع بمنطق المساومة والتنازلات وتزكية اللعبة دون قيد ولا شرط .

آفاق

امام هذا الوضع فان قواعد الحركة الوطنية مدعوة اكثر من اي وقت مضى الى فضح سياسة الحكم والتنديد بها وتوضيح معالم الصراع الحقيقية للجماهير الشعبية وتعميق وعيها وتأطيرها وتنظيمها . ان هذه المهمة تستلزم بادىء ذي بدأ توحيد الجهود والطاقت النضالية من اجل تحقيق جبهة وطنية عريضة على اساس برنامج ديموقراطي وطنى واضح يجمع كل القوى التي لها مصلحة في تغيير الاوضاع القائمة في خندق واحد لمواجهة العدو الواحد المتجسد في النظام القائم وحلفائه الامبرياليين .

ان توجهها بهذا الشكل سيسمح لا محالة بتعزيز

المكتسبات النضالية التي فرضتها تضحيات الجماهير الشعبية الكادحة وكفاحاتها منذ فجر الاستقلال الشكلي وقبله الى يومنا هذا . ان مناهضة القمع وفرض اطلاق سراح المعتقلين السياسيين من مديين وعسكريين وفرض الحريات الديموقراطية الاساسية والغاء القوانين والظواهر الجائرة المناهية لأبسط مبادئ حقوق الانسان . بالاضافة الى تعزيز النضالات المطلبية والنقايبية الجماهيرية .. والتوجه القومى بالدعم والمساندة للشعب العربي الفلسطيني والجماهير الشعبية العربية عموما . لمن شأنها ان تشكل الحلقة المركزية في النضال الوحدوي المشترك الذي يمكن ان يجمع القوى الحية ببلادنا .

واخيرا وليس بأخر فان النضال الوحدوي سيقى مجرد آمال معلقة اذا لم تتوفر رغبة حقيقية في الحوار الجاد والمسؤول بشكل بناء بين مختلف اطراف الحركة الوطنية .. هذا الحوار الذي سيسمح ولا شك بتعميق تقط اللقاء وبلورتها عمليا في نضالات وحدوية قاعدية في مختلف القطاعات والمجالات . ان الجماهير الشعبية الكادحة برهنت وتبرهن عن وعيها وصمودها وعلى الحركة الوطنية ان تكون في مستوى هذا الوعي وهذا الصمود .

نقطة

مع بداية كل سنة دراسية يأخذ مشكل اللعليم القسط الاوفر من أحاديث المواطنين واهتماماتهم الى جانب المشاكل الدائمة كالفلاء ومشكل الكراء وغيرها . وهذا ليس بغريب فكل أسرة تعرف بحكم المعاناة مدى المشاكل وضخامتها لتدريس أبنائها . وهذه الاسر لا توءثر فيها اكاذيب اجهزة الاعلام ودعاياتهم فهي تضم أبناء لها عاطلين ولربما بعد سنوات من الدراسة او آخرين راسبين او مهدين بالطرد او متخرجين عاطلين او .. والقائمة طويلة ؛ وهي لكل ذلك تعرف حقيقة الاجراءات التي تقوم بها الجهات المسؤولة لحل مشاكل اللعليم . ولعل أغرب هذه الاجراءات ابتكار عجيب ليس من السهل ابتكاره ولا حتى التفكير فيه . ولكن من سوء الحظ تملك المصالح الوزارية والادارية في المغرب باعا طويلا في هذا المجال .. مجال الابتكارات الجهنمية . فقد وجدت هذه المصالح امام مشكلة النقص في مقاعد الدراسة حلا يريحها من عدد لا يستهان به من أكبادنا التي تمشي على الارض ! ان السن القانوني للالتحاق بالمدرسة هو سبع سنوات فماذا يحصل اذا تقدم اب بطفل له ست سنوات ونصف ؟ يقال له ان ابنه صغير جدا وما عليه الا انتظار الموسم الدراسي اللاحق . لكن «وهنا عواجت الفكوسة» . فان الطفل سيكون قد تجاوز السبع سنوات القانونية وهو بالتالي مرفوض .. وما على المواطنين الا ان يلدوا ابناءهم في شهر سبتمبر بالضبط بلا زيادة ولا نقصان !

مذكرة مصطفى الوالي حول الصحراء

على أثر تحريك قضية الصحراء سنة 1974 ساهمت جريدتنا بسلسلة من المقالات تحت عنوان «حوار من اجل بديل تقدمي للوضع الراهن في المغرب العربي»، حيث قيما الوضع آنذاك تقييما موضوعيا، مع ابداء رأينا في مختلف الاطروحات المطروحة في الساحة ثم قدمنا نقاط خمسة تعتبر في تقديرنا الخطوط العريضة لبديل تقدمي ملموس في متناول كل القوى الوطنية في المغرب العربي شريطة تجاوز المعالجة الجزئية او الرؤيا الوطنية الضيقة، وتعميما لموقفنا من قضية الصحراء ومساهمة منا في الحوار جمعت المقالات المذكورة في كتيب صدر على شكل ملحق (2) للجريدة . ونظرا للتحرك الدبلوماسي والعسكري الذي تشاهده المنطقة من جديد، واستمرارا في متابعة الحوار قررنا فتح هذا الركن في جريدتنا

نخصه لكل الاراء التي من شأنها ان تساهم في بلورة البديل الحقيقي وتفاذي سقوط منطقة المغرب العربي في فخ الامبريالية وحلفائها . لذا يصبح من الايجابي، بل من الحتمي على كل فصائل القوى الوطنية والتقدمية في الوطن العربي عامة والمغرب العربي خاصة المساهمة في نقاش مسؤول ومعيق يهدف بالاساس الى ارجاع الصورة على حقيقتها، من اجل بلورة بديل تقدمي نضالي باعباده التحررية والاشتراكية .

وابتداء من هذا العدد نشر التقرير الذي كان قد سلمه المرحوم مصطفى الوالي الكاتب العام «للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب» لناضلين اتحاديين في يناير 1973 ..

بعد ان تمكن الاسلام في شمال افريقيا، وبعد ان توافد المهاجرون العرب من الشرق، صار الاهتمام يزداد بافريقيا وينشر الاسلام فيها بعد ما اطمأن الفاتحون على مستقبل الاسلام في جنوب اوروبا (الاندلس) وكان من الطبيعي ان تكون المنطقة الصحراوية طريقا الى افريقيا مما جعلها تكون محط اهتمام بالغ من الدول المتعاقبة على المغرب خصوصا .

ونتيجة للتشابه التام بين مناخ الجزيرة العربية وطبيعتها الصحراوية بمناخ وطبيعة المنطقة ولتشابه المعيشة فان كثيرا من المهاجرين بعدما اتبها من مهامهم كفاتحين في الشمال الافريقي، هاجروا الى هذه المنطقة تعويضا لهم عن وطنهم نظرا للاختلافات المتتالية والمناوشات التي تنشب من حين الى آخر داخل المغرب .

وكما ان تعاقب الدول والتنازع على السلطات وتناحر القبائل ادت الى ازدياد الهجرة لهذه المنطقة المحايدة الآمنة واللجوء اليها من كل مغلوب، بل وفي كثير من الاحيان الاعتصام بها من طرف الثائرين الذين يحضرون للانقضاء على اعدائهم . ونتيجة لهذه الهجرة المتعاقبة صوب الصحراء والمعاكسة احيانا منها الى المغرب، فقد كانت المنطقة مرتبطة ارتباطا وثيقا في غالب الاحيان بالسلطة القائمة في المغرب، وكثيرا ما كانت تمارس سلطات مركزية من قبل هذه الحكومات على سكان المنطقة، خصوصا في حالات الحروب، فكانت كثير منها تجند سكان المنطقة لنصرتها . ويمكن القول ان المنطقة كانت اقليما مغربيا كسائر الاقاليم المغربية الاخرى .

المنطقة والاطماع الاستعمارية :

بعد النهضة الصناعية وما تبعها من بحث عن الاسواق، وبعد الاكتشافات الجغرافية الكبرى، وبعد تحويل الاهتمام من البحر المتوسط الى المحيط الاطلسي، وبعد كساد الطرق البرية الطويلة، واتخاذ طريق المحيط الاطلسي لبلوغ اسواق الهند وغيرها من المناطق . بعد كل هذا ونظرا لان البرتغال

كانت من اوائل المكتشفين لهذه الطرق والاسواق فانها اكتشفت من جملة اكتشافاتها جزر كناريا كما اكتشفت شواطئ الصحراء .

وقد رست سنة 1834 بواخر برتغالية في شاطئ الداخلة قصد الحصول على العبيد الافارقة ويبيعهم في اسواق اوروبا . وفي هذا الاوان ايضا اسس البرتغاليون محطة تجارية في (بوجدور) ويظهر ان السكان لم يحاربوا البرتغال نظرا لكونهم كانوا اي البرتغاليين يقتصرون على البحر الذي لم يكن يكتسي اية اهمية في حياة السكان، ولانهم من ناحية اخرى كانوا تجارا ليس الا . فلم يتدخلوا في شؤون السكان في بادئ الامر . فربطت بينهم هذه العلاقات التجارية . وفي هذه الاثناء كان اهتمام دول اوروبا الاخرى باكتشاف مناطق جديدة للنفوذ واكتشاف اسواق لتصريف منتجاتها ولجلب المواد الاولية من هذه المناطق . وكان دور اسبانيا في الطليعية . وتطلعت الى الغنائم كبيرا . وكانت جزر الكناريا من اقرب هذه الغنائم اليها . فاتخذت كل الوسائل للسيطرة عليها وقد تم ذلك فعلا ونظرا للطبيعة الاستعمارية . ونظرا لحرصها على الاحتفاظ بمكاسبها فان اسبانيا ارتأت ان عليها للحفاظ على جزر كناريا ان تحتل الشواطئ الصحراوية المجاورة لهذه الجزر والتي من شأنها ان تهدد امنها ان وجدت بها قوة اخرى للسيطرة على سوق العبيد المستوردين من افريقيا . واستيراد المنتجات الاسبانية . واستغلال الثروة السمكية في المنطقة ولم يقتصر التكالب الاستعماري على البرتغال واسبانيا . بل انضفت اليهما قوة امبريالية ثالثة معروفة باهتمامها بالبحار هي بريطانيا . حيث حطت اول باخرة لها بقيادة «جورج كليس» في «أخيفس» .

المنطقة مع نهاية القرن التاسع عشر :

في نهاية هذه الفترة كانت ثلاث دول استعمارية توجه انظارها الى المنطقة باهتمام : البرتغال واسبانيا وبريطانيا . وفي هذه الفترة ايضا بدأ اقتسام النفوذ بالطرق السلمية والمشاورات فيما بينها . ونظرا لقرب اسبانيا من المنطقة جغرافيا

لاهميتها بالنسبة اليها كحجاب للجزر الكنارية . ولاهتمام الدول الاخرى بمناطق نفوذ اخرى كآسيا بالنسبة لبريطانيا . وافريقيا الجنوبية بالنسبة للبرتغال . ولاهتمام اسبانيا الكبير بالمنطقة سواء نتيجة لتمرکزها في الجزر الكنارية . او نتيجة اهتمامها بالثروة السمكية التي ازدادت اهميتها يوما عن يوم . لهذا نشأت شركة الصيد الكناريو الافريقية التي تهتم بالمنطقة وتعمل على تركيز النفوذ الاستعماري والتي ضغطت على الحكم الاسباني فصدر مرسوما ملكيا بانشاء مرفأ (بوتون) بالداخلة . ونتيجة للاعمال الاستغالية في المنطقة تأسست الشركة التجارية الاسبانية الافريقية لوضع محطة تجارية ولانشاء خط دائم للبواخر التجارية وذلك سنة 1883 وكان لنفوذ الشركتين الاستعماريتين داخل اسبانيا وتأثيرها على الحكم فيها ان أنشأت شركة ثالثة لصنع الاسلحة تدعى (لوبيز) والتي كونت شركة اخرى هي شركة (ترانز أتلاتيكا) والتي اخذت تتزعم المطاعم الاستعمارية في المنطقة مدعمة باطماع البورجوازية الاستعمارية . كما ظهرت ايضا مساعدة البنك العام بمدريد الذي أنشئ باموال اسبانية مساهمة مصالح استعمارية واخذت هذه الشركة تعبى الرأي العام الاسباني بايديولوجية توسعية استعمارية وفي خريف 1883 توجت هذه الشركات بالشركة الافريقية الاستعمارية . وفي 30 مارس قدم المجتمعون في الحمراء ملتصا الى الكورتس يعلنون تأييدهم الاستعماري للشركة الاسبانية- الافريقية . وفي عام 1884 نزل «اميلو بونيلي» في شاطئ وادي الذهب وعقد معاهدة مع بعض رؤساء القبائل الجهلة الخونة تهدف الى تنفيذ المخططات الاستعمارية . فمنح بموجبها لشركة افريقيا الاستعمارية حق استغلال منطقة تضم 500 كلم من بوجدور الى الكويرة . وقد لعبت هذه الشركة دورا رئيسيا في تركيز الاستعمار في المنطقة .

وفي هذه السنة ايضا قرر مجلس الوزراء وضع وادي الذهب، و«عنكرة سنيتاس» هذه المناطق الواقعة في الصحراء تحت الحماية الاسبانية .

لكن سكان هذه المنطقة ظلوا يحاربون في كل المناطق الثلاث ومرتبطين بنضالات اخوانهم في المغرب، ولما ظهرت الحركة التحررية ارفدوها تحت شعار الجهاد في سبيل الله او على الاقل تأثروا بتأثيرها. وقد استقطب جيش التحرير في المغرب عددا هائلا من المناضلين المنتمين الى المنطقة، والذين قاموا بعمليات بطولية كادت تحطم الاستعمار في المنطقة لولا القضاء على جيش التحرير. وهكذا طلبت الحكومة المغربية في السنوات الاولى من الاستقلال من جيش التحرير الصحراوي الانخراط في الجيش النظامي، ولكن المقاومين الصحراويين في جيش التحرير رفضوا لانه في نظرهم لا زال باب الجهاد لم يقفل لان العدو لا زال يحتل اراضيهم، وهكذا على كل حال حل جيش التحرير، ودخل عدد قليل منه في الجيش النظامي، ورجع العدد الاخر وهو الاكثر الى الارض المستعمرة وهو الان يعمل في الطرق، او في حفر الارض ومنهم من يعيش في بطالة دائمة، ومنهم من فرضت عليه الإقامة في البادية، ومن المعلوم ان المظاهرات التي يقوم بها العمال في الطرق وفي وادي بوكراع والعيون والداخلة والسمارة يقودها عمال سبق لهم ان كانوا في جيش التحرير كما ان العمليات التي تدار ضد المستعمر الفاشستي لهم باع كبير فيها.

- يتبع -

اعتذار

واعدت الجريدة في عددها السابق. قرأنا بمقال عن حركة الضباط الاحرار.. ولكن نظرا لضيق الحجم ووفرة المواد تعتذر الجريدة عن اضطرارها لتأخير هذا المقال الى العدد المقبل.

بيع ارضهم ولا التعامل مع المانيا لانهم ندموا على الحيلة التي وقعوا فيها في الماضي مع اسبانيا المثعلبة. وقد ساعد على ابعادها عن المنطقة التسوية التي قامت بينها وبين فرنسا فمحتها منطقة في افريقيا «طوغو» بدلا من منافستها على المغرب.

وهنا وقعت المواجهة بين اسبانيا وفرنسا مرة اخرى نتجت عنها معاهدة باريس في 27 يونية 1900 التي تمت بمعاهدة 1904 والتي تبعتها معاهدة 27 نوفمبر 1912. وعندما خلا الجو لاسبانيا في المنطقة احتلت طرفاية بقيادة «فرانيس بانس» ولما تركز قدم الاستعمار الاسباني في الصحراء أنشأ «باتس» محطة «ماكوتيكي» في «الكوير» سنة 1920 وحطت الشركة الاستعمارية الافريقية قواعدها في كل من الداخلة وطرفاية. ونظرا لاحساس السكان بالخطر ونظرا لتحركاتهم المناهضة لهذا التمرکز الاستعماري نقلت اسبانيا الى المنطقة اكثر من الف جندي كسند لجنودها هناك.

وامام هذا الوضع لم يزد السكان الا نفورا من الاستعمار وحقدا عليه ومقاومة له، فبدأ تنسيق العمليات بينهم وبين الحركة في المغرب اي الطرف الذي تسيطر عليه فرنسا. وقد واجهت الدولتان المستعمرتان - خصوصا وان فرنسا تعاني من المجابهة في موريتانيا من طرف نفس السكان - هذا الوضع بتنسيق عملياتها ضد الثوار وتكوين جيش خاص بالصحراء «مهاريست» للقضاء على العمليات الفدائية المناوئة لهما. ونظرا للتفوق العسكري للاستعمار على السكان في المنطقة، تم احتلال مدينة «السمارة» سنة 1934 وفي سنة 1946 قام الاستعمار الاسباني بتقسيم المنطقة الى ثلاث مناطق.

- منطقة ملحقه مباشرة بالدولة الاسبانية تحوي ما بين الكويرة وبوجدور.

- منطقة مستعمرة من بوجدور الى الدورة.

- منطقة محمية من الدورة الى وادي درعة «تافنيدلت».

واشعرت الحكومة الاسبانية بهذا القرار كلا من الحكومة الانجليزية والفرنسية في 9 يناير 1885 الا ان هاتين الدولتين لم ترضيا عن هذا القرار فاحتجت عليه بريطانيا. وتخوفت منه فرنسا خصوصا وان فيه منافسة لها. وهي تريد اقامة خط حديدي من الجزائر الى السينغال. الا ان موءتمر برلين سوى المشكلة بين المتنافسين. فتوجهت انجلترا الى الشرق الاوسط و«قنعت» فرنسا بشمال افريقيا. وفي هذه الاثناء دخل منازع آخر الى الميدان هو المانيا بقيادة بيسمارك الذي يقول «ان المانيا تأخذ موءقتا ازاء الخلاف الفرنسي - الاسباني موقف الملاحظ الساكت الصامت».

والجدير بالذكر ان بلجيكا اهتمت بالمنطقة هي ايضا. فاعلن «ليوبولد الثاني» عن ذلك قائلا: «هناك تعاون اسباني - بلجيكي لانشاء محطة في وادي الذهب»

ونتيجة للتواطؤ الحاصل بين اسبانيا وبعض الدول الاستعمارية الاخرى. والتنافس بينها وبين البعض الاخر. فقد سارعت الى الحاق ما بين «الكويرة» و «بوجدور» مع 150 ميلا داخليا لجزر كناريا بواسطة ظهير ملكي منح اسبانيا التمتع بوضعية حقوقية في المنطقة.

الا ان التناقضات الاساسية الخائفة التي اصبحت تعيشها الرأسمالية آنذاك والتي سببت ازمات مالية وسياسية لم تسمح بتوغل الاستعمار داخل المنطقة وكذلك المواجهة الوطنية للسكان وبعدها احساو بالخطر الاستعماري الذي اصبح يهدد كيانهم داخل ديارهم. وكعلاج للازمات المالية التي يعاني منها النظام الرأسمالي داخل اسبانيا تركت حواجز بين اسبانيا والصحراء سنة 1895 وواكب ذلك ظهور المانيا كدولة رأسمالية قوية تريد حقها من الاسواق وخلق امبراطورية تابعة لها. ونتيجة مزاحمتها للدول الاستعمارية السابقة لها نتجت الازمة المغربية سنة 1899. فحاولت المانيا السيطرة على المغرب بواسطة سيطرتها على الصحراء مهما كان الثمن ولو بالشراء. ووعدت النامسا بالاقتسام معها. ولكن السكان لم يريدوا

تابع ص ١

الاقطاع والامبريالية وكل أشكال الاستغلال والاستبداد.

وجريدة الاختيار الثوري تؤول على نفسها مهمة العمل في هذا الاتجاه.. اتجاه وضوح الرؤيا والحرص على استمرار التراث الفكري والنضالي الذي خلفه نضال الشعب المغربي ونضال شهدائه من امثال عبد الكريم الخطابي والمهدي بن بركة. لا بشكل التبني الاعتباطي الاعمى والاغراق في الماضي بل بشكل يوفر الاستفادة من دروس التجربة النضالية الماضية ومراعاتها في الحاضر والمستقبل في تصدينا لمهامنا النضالية اليومية.

الخشيسة التي اودت بحياة المهدي.

لقد اعتقد النظام انه باغتياله للمهدي. سيقتال فكره وممارسته ولكن الجماهير الشعبية التي أنجبت المهدي قادرة على انجاب مناضلين اخرين وفكر المهدي اصبح راسخا في أعماق وأذهان هاته الجماهير ولم ولن تنال منه محاولات التشويه والدس.

ان الوفاء لذكرى شهداء شعبنا وتصحياتهم يكمن في الاستفادة من التجربة بسلبياتها وايجابياتها والعمل على استمرار تراثهم النضالي المشرق الذي يشكل محصلة نضالات وتضحيات مريرة قدمتها الجماهير الشعبية في نضالها ضد

والى جانب هذا النضال المستميت خاض المهدي نضالا دؤوبا ومستمر على الصعيد الخارجي سواء على مستوى الوطن العربي او على مستوى القارة الافريقية او على المستوى العالمي حيث لعب دورا بارزا في توحيد جهود التنظيمات العربية الديمقراطية في القارات الثلاث.

ان هذه الديناميكية وبعد النظر جعلت الاوساط الامبريالية والرجعية تنظر ان في الشهيد عقبة لا بد من ازاحتها. فكانت المؤامرة

القوى لصالح طبقته ولو داخل مؤسسة شكلية (البرلمان) ومجردة من كل سلطة فعلية. ومن أجل هذا فإنه لم يتردد في قمع القوى الوطنية وضرب بعضها ببعض وفقا لشعاره المفضل، فرق تسد ولقد أشرنا أيضا - وبأسف - لما سقطت فيه بعض القيادات الوطنية من تنافس عميق وتناقض سلبي. نتيجة سياسة النظام ومناوراته. فكان ضحية هذه الأوضاع هو شعار الوحدة الوطنية بمفهومه الصحيح مع ما يحمله من مغزى تحرري عميق وبعد تقديمي أكيد.

بقي إذن أن نوضح مفهومنا للوحدة الوطنية الحققة. ليس من باب المجادلة النظرية. ولكن من زاوية إبراز معالم الوحدة التي نطمح إلى تحقيقها وما يجب أن تحمله من محتوى وتحقيق من أهداف على درب التحرر والبناء الاشتراكي.

الجماهير الشعبية من جهة ثانية .

ان تواجد الطبقة العاملة ضمن التحالف الوطني كطبقة منظمة واعية باهدافها القريبة والبعيدة، وترسيخ وحدة مصيرها مع الفلاحين الفقراء هي الضمانة الاكيدة للدفع بتحقيق البرنامج الوطني الى ابعد مده، وفتح المجال امام البناء الاشتراكي .

وحدة نضالية قاعدية،
ام وحدة فوقية قيادية ؟

ان تحديد الخصوم والحلفاء، ووضع برنامج الوحدة الوطنية والالتزام به هي شروط الوحدة ومضامينها في أن واحد. لكن شكلها وصيغتها العملية النضالية، لا تقل اهمية وخطورة، إذ بها يتعلق خروج الوحدة من حيز النظرية الى حيز التطبيق، من طور الوفاق المبدئي، الى طور التآزر النضالي والعمل الوحدوي المنظم من اجل تحقيق الاهداف المرسومة .

فصيغة الوحدة: وحدة فوقية ام وحدة نضالية؟ وحدة ظرفية استثنائية ام وحدة ذات اهداف ومدى محددين؟ صيغة الوحدة اذن هو المقياس للتأكد من صحة اسسها وسلامة اهدافها .

ان تجربة الكتلة الوطنية في هذا المجال لغنية بالدروس والعبر. فبالرغم من طرحها برنامجا وطنيا يجيب على القضايا الرئيسية لمهام التحرر الوطني رغم كل هذا فإن «الزواج الكاثوليكي» الذي أعلن فجأة كاتفاق بين القيادات وكخطوة تكتيكية ظرفية قادتها اعتبارات انتخابية محضة، مع غياب اشراك القواعد المناضلة وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق البرنامج المرسوم، ان وحدة من هذا النوع قد انتهت مع انتهاء الاهداف التكتيكية التي قامت من اجلها ..

الوحدة الوطنية النضالية ذات النفس الطويل والموهلة لقطع اشواط اكيدة نحو التحرر والسيادة الشعبية هي التي تتوجه بالدرجة الاولى نحو القواعد المناضلة ومن خلالها الجماهير الشعبية قاطبة، قصد تجنيدها حول الاهداف المطروحة، ودعم وتوسيع المد النضالي الجماهيري والديمقراطي، في مختلف الواجهات: النقابية المطلبية والسياسية الديمقراطية على حد سواء .

انها وحدة تجند كل الكادحين وفي مقدمتهم العمال والفلاحين كل من موقعه، وكل حسب طاقاته، فتجتهد في ايجاد الصيغ التنظيمية العملية التي تضمن بناء الوحدة من القاعدة، وتضمن في أن واحد استمرار النضال نحو تحقيق الاهداف البعيدة المدى ... فهي بالتالي تناقض التحالفات الفوقية والاتفاقات الظرفية التكتيكية .

في العدد السابق تطرقنا لمسألة الوحدة الوطنية. تلك المسألة التي تعرضت للكثير من التأويلات. ان لم نقل للتشويه والانحراف. ولقد بينا كيف عمل النظام على افراغ شعار الوحدة الوطنية من مضمونه التحرري المعادي للاستعمار والامبريالية. وحرص على تسخيرها لخدمة مصالح حكمه المطلق وتدعيم مشروعياته عن طريق «الوحدة الوطنية حول العرش»: وان هذه الخطة التي اقبل عليها العرش بمناسبة الحملة من اجل «تحرير» الصحراء كانت تستهدف فقط تمرير المساومة مع الاستعمار الاسباني والحكم الحليف في موريطانيا. وذلك تحت غطاء الاجماع الوطني والتجنيد الجماهيري. اما بمناسبة الحملة الانتخابية التي استهدفت ايجاد ديمقراطية للاستهلاك الداخلي ولطمأنة الحلفاء الامبرياليين. فلقد اتضحت حقيقة الوحدة الوطنية المزعومة ... فبرز النظام بوجهه المعهود. اي كنظام معادي لايسط مبادئ الديمقراطية. نظام يستحوذ على كل السلطات ويسهر على ضبط ميزان

الوحدة بين من وضد من ؟

ان الوحدة الوطنية كشعار مجرد، يرفع في مناسبات سياسية معينة، فيجمع حوله كل من له مصلحة في الوحدة المزعومة، يصبح مغالطة صرفة، إذ الوحدة تقتضي بالاساس تحديد وحدة من وضد من، وبعبارة اوضح من هم الاصدقاء والحلفاء ومن هم الخصوم والاعداء .

ان العدو الرئيسي بالنسبة لشعبنا معروف لا يحتاج لنت أو تدقيق: تحالف الامبريالية والطبقة الاقطاعية الرأسمالية العميلة، التي تعتبر مجرد اداة كومبرادورية للهيمنة الامبريالية المسلحة على شعبنا، فهي بالتالي معادية لكل تحرر وطني يحد من هذه الهيمنة، فيمسها مباشرة في مصالحها وفوائدها خدمتها للرأسمال الدولي .

واضح اذن ان اي «وحدة» تشمل هذه الطبقة، مهما كان تبرير الهدف لا يمكنها ان تكون وحدة وطنية بالمفهوم الصحيح للكلمة، في حين انها تشمل قوات لاوطنية عميلة .

ان الوحدة الوطنية الحقيقية هي التي تضم كل القوى الوطنية التي لها مصلحة في التحرر والتخلص من السيطرة الاجنبية بما فيها الرأسمال الوطني الذي يعاني من الضغط الاجنبي هذا الضغط الذي يمنعه من النمو، ويحرمه من امكانية استثمار السوق الداخلية المشدودة بالمصالح الرأسمالية الخارجية والمعرضة لتأثيرات اغراضها .

ان الوحدة الوطنية هي اذن وحدة كل القوات الشعبية الحية باستثناء الطبقة الحاكمة العميلة اي:

- وحدة العمال والفلاحين الفقراء الطامحين الى تغيير اوضاعهم المزرية، وفرض عدالة اجتماعية تضمن كرامة المواطن وتحسين شروط عيشه ...

- وحدة التجار الصغار والصناع والمثقفين الذين تزداد اوضاعهم افلاسا ويتعرضون لكل انواع الضغط والاحتكار .

- وحدة الجنود والضباط الوطنيين الراضين واقع الخضوع للهيمنة الخارجية والراضين مواجهة ابناء الشعب او قمعهم، بل الطامحين الى الالتحام بباقي القوى الوطنية ودمج مصالحهم ضمن مصالح الجماهير الشعبية، وبالتالي قطع الطريق عن التغييرات الفوقية الرامية الى تكريس التبعية لامبريالية تحت غطاء جديد ...

- وحدة الرأسماليين الوطنيين الطامحين فعلا الى بناء الاقتصاد الوطني والحد من نفوذ الرأسمال الاجنبي والذين يعانون حاليا من هيمنة الامبريالية على كامل اقتصادنا وشده بمصالحها

بشكل مباشر او غير مباشر عن طريق عملائها الكومبرادوريين .

هؤلاء كلهم، جماهير الكادحين وكل الفئات الوطنية بمختلف تصنيفاتها، هم اصدقاء الوحدة وحلفائها، اما عدوها الرئيسي ومخربها فلنؤكد مرة اخرى، وبتكرار، انها الامبريالية وعميلتها الطبقة الكومبرادورية السائدة .

الوحدة على اي اساس :

ان البت في اصدقاء الوحدة الوطنية واعدائها شرط مسبق لتحديد نوعية «الوحدة» المطلوبة، اما تحديد محتواها واهدافها، فيستلزم بالدرجة الاولى وضع البرنامج الذي تقوم عليه، كبرنامج وطني يطابق المرحلة، برنامج تلتزم به كل الاطراف وتلتزم النضال من اجله بوسائله محددة ومطابقة لامكانياتها وقدراتها .

ان برنامجا وطنيا يسطر اهداف المرحلة في المجال الاقتصادي لتحقيق مكاسب ادنى لصالح الاقتصاد الوطني ولصالح الجماهير الكادحة بالدرجة الاولى، وفي المجال السياسي لانتزاع مكاسب ديمقراطية تحد من هيمنة الحكم المطلق وتوفير شروط الرفع من مستوى النضال الجماهيري، ان هذا البرنامج هو الضمانة لمنع الوحدة من السقوط في الخلافات الذاتية، والتعرض للتقلبات السياسية الظرفية .

ومن اجل ذلك، فلا فائدة في تجاهل التناقضات الثانوية التي ستستمر لا محالة ضمن التحالف الوطني بل ان هدف البرنامج ليس فقط تحديد نقاط الالتقاء لتعميقها وتأكيدا، لكن ايضا حصر نقاط الخلاف والوعي بها وتعميق النقاش حولها للوصول الى تصور مشترك، وما سوى هذا فان الباب سيظل مفتوحا امام النظام للقفز على هذه التناقضات واستغلالها بغرض بث التفرقة في صفوف الوطنيين ومنع تكوين جبهة واسعة معارضة فعلا بل العمل على تنمية التناقضات الثانوية وكسب قوات جديدة لتدعيم قاعدته الاجتماعية وتمتين شرعيته .

ان تحديد البرنامج الوطني والالتزام به امام الجماهير هو الطريق الصحيح لتفادي كل هذه المخاطر. وهذا ليس معناه ان التناقضات الثانوية الموضوعية والذاتية ستغيب داخل المعسكر الوطني، بل ان مهام القوات الاكثر مصلحة في التغيير الجذري وعلى رأسها الطبقة العاملة، هي التحكم في هذه التناقضات وفقا لمصالح مرحلة التحرر الوطني وتحقيق السيادة الشعبية، والعمل على توجيه كل الجهود والطاقت لحل التناقض الرئيسي بين الطبقة السائدة من جهة ووسع